

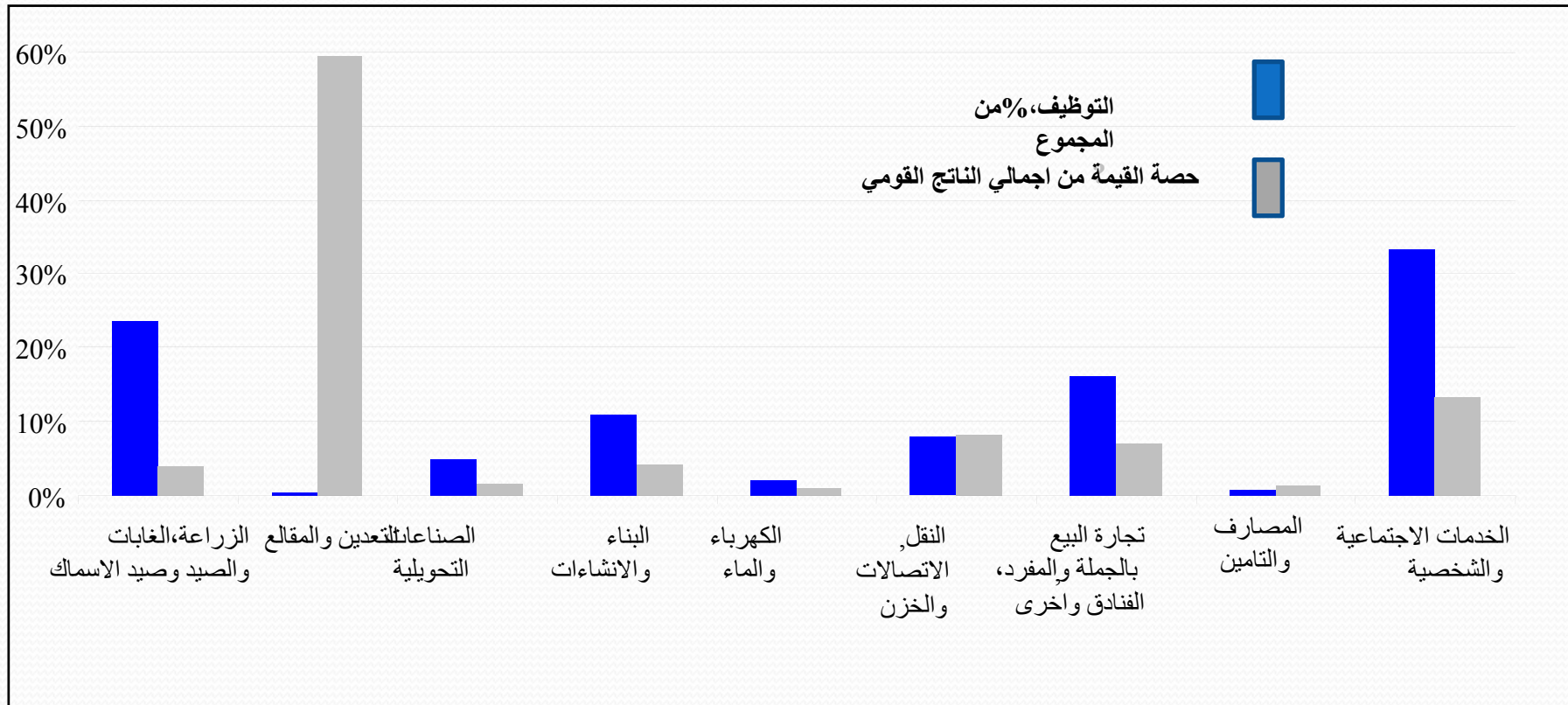
دور القطاع الزراعي والصناعي في بناء الاقتصاد الناجح في الدولة العصرية العادلة

د. حسن لطيف الزبيدي

تكوين القطاعات في الاقتصاد العراقي

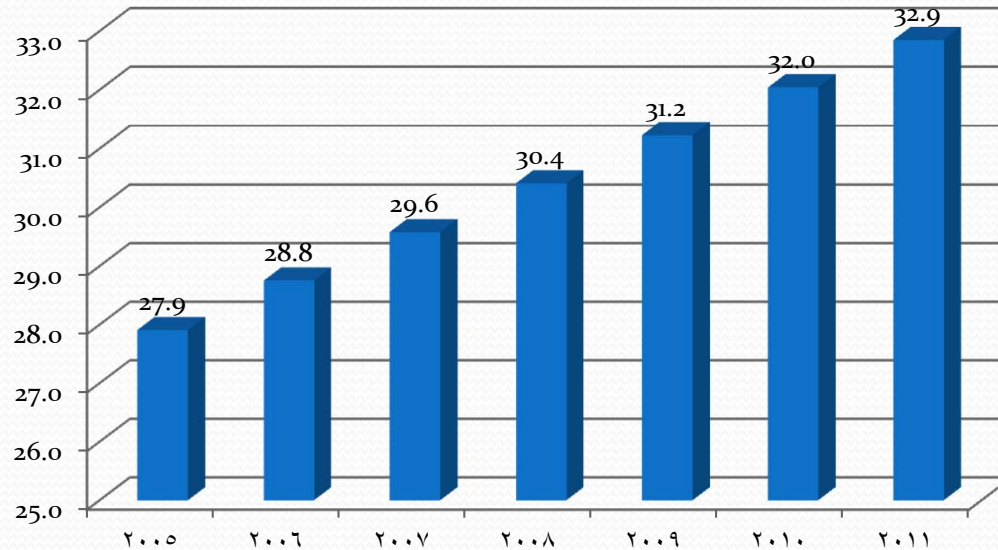
- يهيمن على الاقتصاد العراقي قطاعان: القطاع العام وقطاع النفط والغاز (مدرج في قطاع التعدين والمقالع في حسابات الدخل القومي للحكومة العراقية). وتوضح البيانات منذ عام ٢٠٠٨ كما موضح في الشكل اجمالي الناتج المحلي ومساهمة التوظيف في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الشامل للعراق. وتتضمن الخدمات الاجتماعية والشخصية الخدمات الحكومية. ومن المهم ان نذكر النسبة العالية للوظائف التي وفرتها الزراعة نسبة الى إجمالي الناتج المحلي والبالغة (٢٥%) وهي نسبة مساهمتها. والعكس صحيح فيما يخص قطاع التعدين والمقالع. ويهيمن التوظيف في القطاع العام الذي يبلغ حاليا اقل من ٤ مليون شخص على قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية.

تكوين القطاعات في الاقتصاد العراقي



السكان والقوى العاملة

- يقدر عدد نفوس العراق بحوالي ٣٢,٠٥ مليون نسمة. وكما مبين في الجدول ٤، فقد ازداد عدد السكان من ٢٧,٩١ مليون نسمة خلال فترة الست سنوات من ٢٠٠٥، وتعزى بعض الزيادة الى عودة اللاجئين والمهجرين. والمعدل السنوي للنمو السكاني هو ٢.٣ بالمائة.
- السمة الاكثر تميزا لسكان العراق هي ان اغلبهم من فئة الشباب. وحاليا، فان ٦٤% من السكان لا تتجاوز اعمارهم عن ٢٤ عاما و متوسط العمر هو ٢٠ سنة.



السكان والقوى العاملة

- بحسب تقديرات عدد الأشخاص الداخلين والخارجين من الفئة السكانية القادرة على العمل ومعدل مشاركة العمالة في العراق والتي تقدر ب ٤١,٣%، شهد العراق معدل سنوي صافي قدره ٢٥٠,٠٠٠ شخص داخل للأعوام من ٢٠٠٧-٢٠١١ بينما سيكون عدد الأشخاص الداخلين إلى فئة القوة العاملة ٢٩٠,٠٠٠ شخصا للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦.
- وفي الآونة الأخيرة، اتجهت الأيدي العاملة الى القطاع العام على الأغلب. وأظهر تحليل للقوة العاملة قامت به بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في عام ٢٠٠٩ بان القطاع العام وفر ٤٣% من الوظائف في عام ٢٠٠٨ بينما كان ٢٨% في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١١ التحق بالقطاع العام أكثر من ٣,٢ مليون شخص

انخفاض انتاجية القوى العاملة

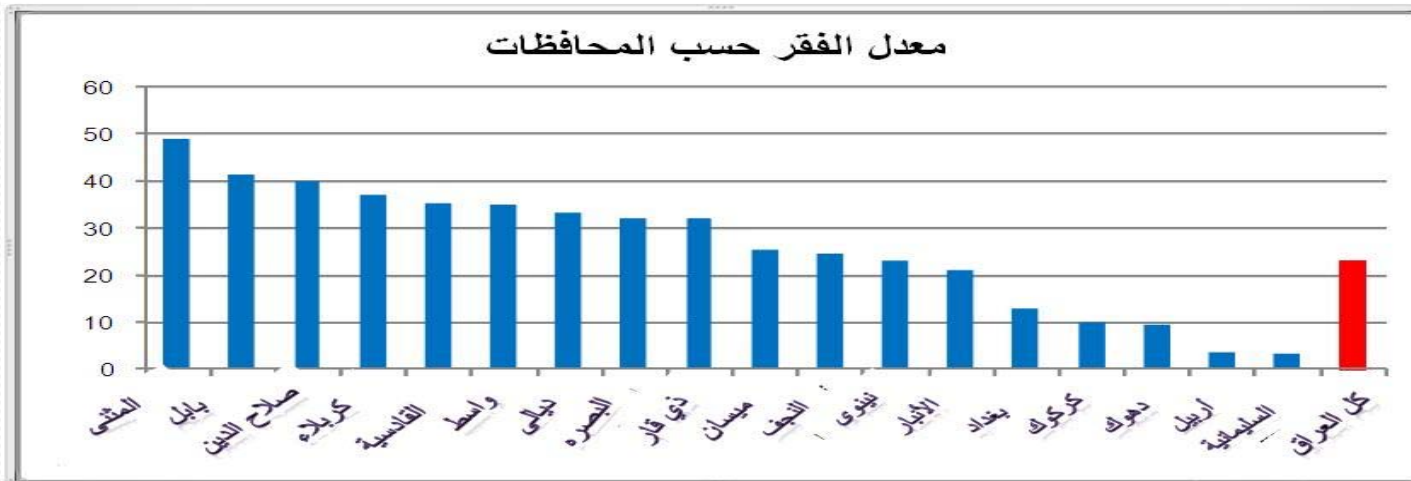
- انتاجية الايدي العاملة العراقية منخفضة مقارنة مع دول المنطقة كما مبين في الجدول الذي يوضح اجمالي الناتج المحلي في العراق لكل شخص يعمل بنسبة ٥٠ بالمائة او اقل من الدول الاخرى في المنطقة. ويوضح المؤشر ايضا كيف ان انتاجية الايدي العاملة هي اقل بنسبة ٤٠% عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وهذا يعكس الاثر الذي خلفته ثلاث عقود من النزاعات والعزلة على العراق من حيث الاستثمار المتضائل لرأس المال والفشل في مواكبة احدث الابداعات الفنية والادارية. إن زيادة الانتاجية سوف تقوي القدرة التنافسية للسلع والخدمات العراقية وستزيد الدخل. وتعزيز الانتاجية سوف يتطلب خليطا من استثمار رأس المال، الخبرة الفنية، التخصيصات والمزيد من مدخلات الانتاج الكفوء وكلف اجراء المعاملات (الكهرباء، الشحن، الكمبيوتر، الاتصالات).

البلد	اجمالي الناتج المحلي لكل شخص يعمل (1990 = 100)	اجمالي الناتج المحلي لكل شخص يعمل (دولار ثابتة في الشراكة بين القطاع العام والخاص، 1990)
العراق	6080	59
ايران	15415	120
الاردن	17679	107
سوريا	23911	110
تركيا	27530	172
مصر	12897	152

المصدر: منظمة العمل الدولية- المؤشرات الرئيسية لسوق العمالة

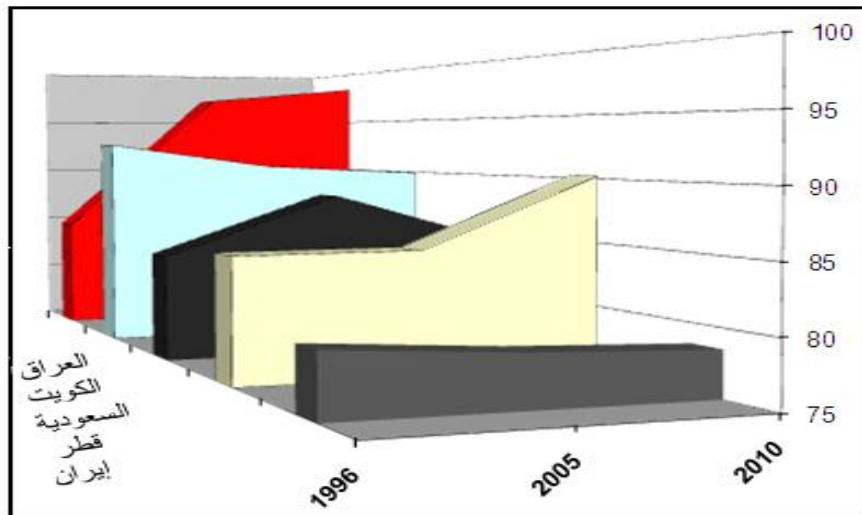
الفقر واختلال العدالة الاجتماعية

- انخفض المستوى المعاشي بشكل كبير منذ بداية الثمانينات. ويصنف حوالي ٢٣% من المجموع الكلي لسكان العراق و ٣٩% من سكان الأرياف على أنهم فقراء. وعلى اية حال، فإن هنالك تباينا كبيرا بين مناطق العراق على اختلافها. وكما مبين في الشكل ٣، تتراوح معدلات الفقر ما بين اقل من ٥% في السليمانية الى تقريبا ٥٠% في المثنى .
- ويبدو ان المناطق التي يشكل فيها السكان العاملين في مجال الزراعة او البناء - وهما قطاعان تكون أجور الأيدي العاملة فيهما منخفضة - نسبة قليلة، او المناطق التي يكون معظم ساكنيها من العاملين في القطاع الحكومي، هي اقل فقرا. وكما أوضحنا أعلاه، فلحين انتعاش القطاع الخاص، يستمر التوظيف في القطاع العام في كونه وسيلة للحماية من الفقر.
- يعرف الفقر على انه عدم القدرة على الحصول على ادنى مستوى من سلة السلع المقدرة ب دولارين يوميا حسب المسح الاقتصادي الاجتماعي للعائلات العراقية لعام ٢٠٠٧



الاعتماد على النفط

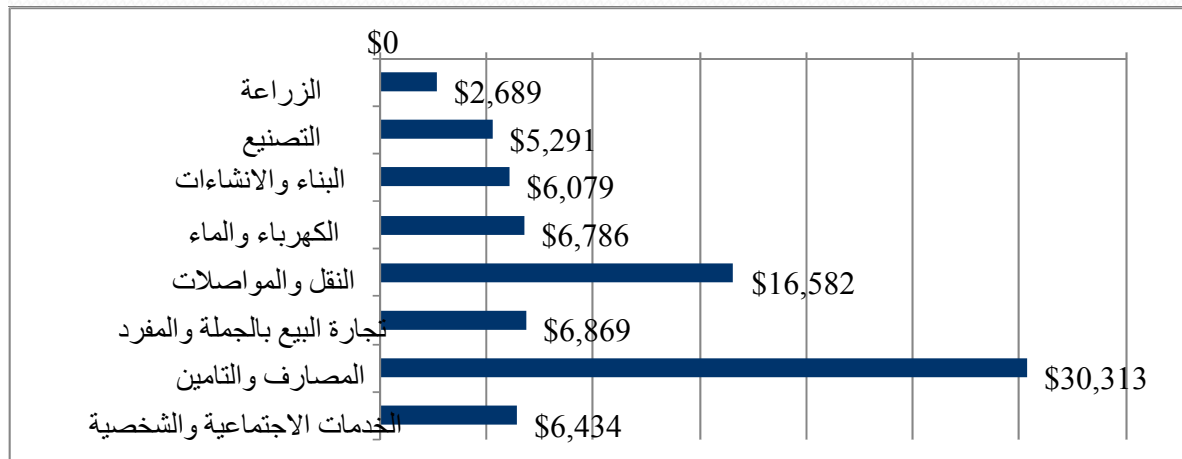
- العراق نظام اقتصادي أحادي الجانب. وبحسب تقدير صندوق النقد الدولي، يشكل إنتاج النفط ٦٣% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي. وأكثر من ٩٠% من واردات الحكومة العراقية تتأتى من مبيعات النفط والغاز. ويولد هذا القطاع أيضا أكثر من ٩٩% من عائدات الصادرات. وفي الوقت الذي يستقر فيه سعر النفط عند أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد، فانه ليس من المرجح ان يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب



التعدين كنسبة من الصادرات
الكلية (١٩٩٦-٢٠١٠)

تباين القيمة المضافة بين القطاعات الاقتصادية

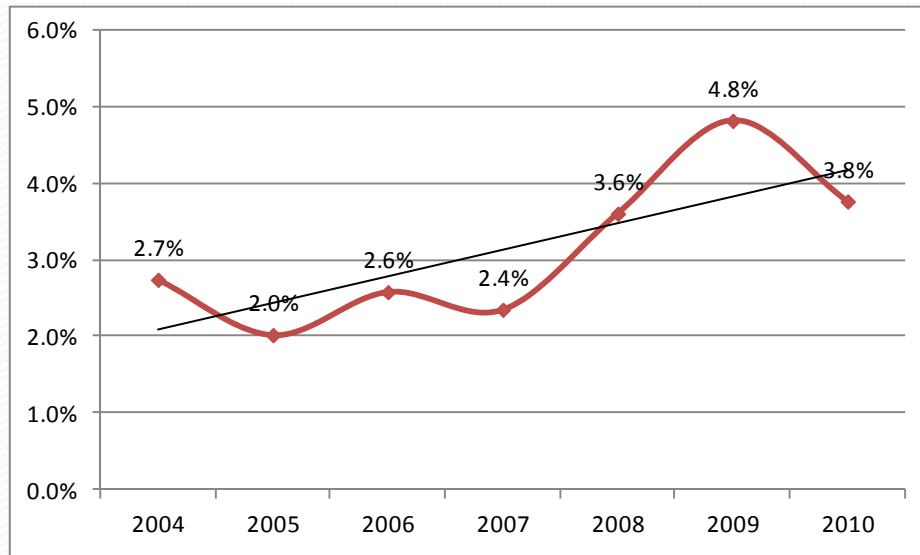
- ان الفروقات في القيمة المضافة لكل فرد على المستوى القطاعي مذهلة حقا، اذ ياتي قطاع التعدين عند ٢,٢ مليون دولار لكل موظف، ويأتي بعده القطاع المصرفي والتأمين الذي هو ٣٠,٣١٣ لكل موظف يمثل ٤ و١ بالمائة من القيمة المضافة لكل فرد في قطاع التعدين. وكانت القيمة المضافة لكل فرد الاوطا في قطاع الزراعة (٢,٦٨٩ دولار) وتأتي بعدها الصناعات التحويلية (٥,٢٩١ دولار) والبناء والانشاءات (٦,٠٧٩ دولار). وهذا ما يشير الى مجال كبير لتحسين الانتاجية مما يولد دخول اعلى ويساعد العراق على انتاج سلع اكثر تنافسية مع السلع المستوردة. يقدم الشكل مقارنة كاملة بين القطاعات. (تم ترك قطاع التعدين من اجل ملاحظة وعلى نحو افضل الاختلافات بين القطاعات الاخرى التي يقترب احدها من الاخر الى حد كبير في المقياس).



القيمة المضافة لكل فرد
حسب القطاع بالاسعار
الحالية للدولار (٢٠٠٨)

الخصخصة والمشروعات العامة

- التزمت فيه الحكومة العراقية بخطة الخصخصة التدريجية لمعظم المشاريع المملوكة للدولة ، فانها مترددة بشكل واضح بزيادة البطالة لذا فهي مستمرة بدعم مشاريع غير كفوءة تطلبت تخصيصات متزايدة من الميزانية لتغطية خسائرها بما في ذلك التخصيصات التي بلغت ٤,٨ بالمائة في عام ٢٠٠٩ . ان الفشل في معالجة هذا الامر لا يولد ضغطا ماليا فحسب بل ايضا يبقي على سوق غير تنافسي يضعف قدرة شركات القطاع الخاص الاكثر كفاءة في الاستثمار بعملها وهذا الامر ضروري لتحقيق توظيف مستدام طويل الامل وزيادة الواردات غير النفطية.



المبالغ المخصصة للمشاريع
المملوكة للدولة

اولويات التخطيط التنموي

- تقدم خطة التنمية القومية ايضا تفصيلا لمخصصات الميزانية الاستثمارية هذه (انظر الجدول). وتأكد الخطة بشكل خاص على النفط والكهرباء والزراعة التي ترى انها قطاعات حيوية اذا ما تم تقويتها فانها ستساعد على توليد المزيد من النمو الاقتصادي المتوازن. ان تحليل الى أي مدى تم تنفيذ هذه التخصيصات امر اكثر صعوبة لان العديد من هذه التصنيفات تتعدى الوزارات لذا فان المقارنات المباشرة مع ميزانيات الوزارات غير كافية. ومع ذلك، فان تحليلا عابرا يوحي بان تخصيصات الميزانية لم توجه حسب خطة التنمية القومية. وفي الخطة المقترحة لعام ٢٠١٢، فان ٢٩ بالمائة من الميزانية الراسمالية مخصصة الى وزارة النفط و ١٣ بالمائة الى وزارة الكهرباء. ويبدو ان هذه التخصيصات العالية هي على حساب قطاعات مثل الزراعة والصحة والتعليم والتصنيع والنقل.

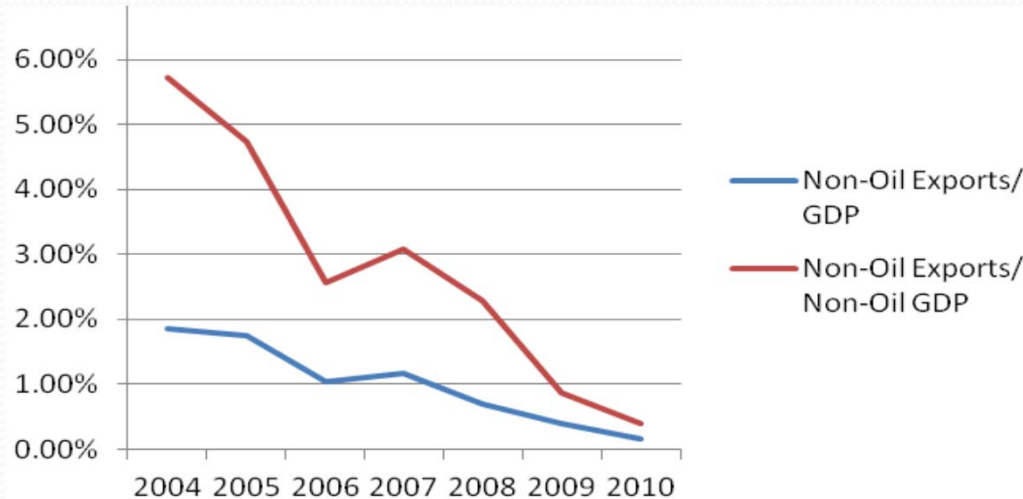
الزراعة	9.5%
النفط	15.0%
الكهرباء	10.0%
التصنيع	5.0%
النقل والاتصالات	9.0%
الانشاءات، البناء والخدمات (المياه، الصحة، الرياضة، السباحة، الثقافة)	17.0%
التعليم	5.0%
تنمية المحافظات	12.5%
اقليم كردستان	17.0%

التخصيصات في
خطة التنمية القومية

النفط: نعمة أم نقمة؟

● هنالك الكثير من الكتابات حول الظاهرة الاقتصادية المعروفة بـ "نقمة الموارد". و أحد جوانب هذه النقمة والتي تسمى غالبا بـ "المرض الهولندي" يشير الى تدني القدرة التنافسية للبضائع والخدمات غير النفطية المتداولة في السوق بعد حدوث زيادة في معدل سعر الصرف الحقيقي الناتج عن دخول ايراد جديد الى البلد على نحو سريع. والتدفقات الكبيرة للعملة الاجنبية الناتجة عن منتج واحد مثل البترول ستتسبب في ارتفاع اجرة العمالة المحلية مقارنة مع الاجور في البلدان الاخرى وهذا الامر بدوره سيزيد من الكلفة النسبية لانتاج جميع البضائع المتداولة الاخرى وسيضيق تدريجيا قاعدة التصدير ويزيد من الاستيراد. بالاضافة الى ذلك، ولان النفط قطاع يجذب الاستثمارات، فان القطاعات الاخرى تتوق للحصول على الائتمان.

● **يبين الشكل** بانه حتى كنسبة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي، فان حصة الصادرات غير النفطية تتلاشى. وهذا دليل عملي على المرض الهولندي لان ذلك يبين ان السلع المتداولة تجاريا من غير النفط يتم استبعادها من الوجود.



تلاشى الصادرات غير النفطية مقارنة باجمالي الناتج المحلي غير النفطي

تجنب نقمة الموارد: تجاب بعض الدول

- وتعتبر النرويج مثالا جيدا لطريقتها في ادارة التدفقات الهائلة من الايرادات المتولدة من تصدير الثروات الطبيعية، واسست "صندوق البترول النرويجي" -وهو صندوق ثروة سيادية- وهو مستثمر ٤٠/٦٠ في الاسهم والسندات ويتم اعادة استثمار جميع الارباح من الاستثمارات في هذه الصندوق، والمرة الوحيد التي يتم فيها استخدام هذا الصندوق هو عندما تكون الحكومة مضطرة الى تحقيق عجز.
- في البرازيل، تستلم البلديات (الدوائر المحلية) التي يستخرج منها النفط مبالغ امتياز (اتاوة) استنادا الى مقدار النفط المستخرج من كل بلدية. وتبين البحوث بان الانتعاش بسبب النفط قد ادى الى زيادة الانفاق العام ولكن كان له الاثر البسيط ان لم يكن له اثرا اصلا على اجمالي الناتج المحلي غير النفطي في البرازيل. واوضحت البحوث ايضا ان نظام الاتاوة قد ادى الى تفشي الفساد بين المسؤولين في الدولة
- تشاد هو مثال اخر مفيد-ولو سلبى- فرغم الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتاسيس صندوق خارج البلد و بان بعض الايراد الجديد قد استخدم في اطلاق التنمية الاقتصادية التشادية- فان عملياته السياسية الهشة قد تداعت والعقود المبرمة مع البنك الدولي لم تتمكن من ايقاف الرئيس التشادي من الهيمنة على الواردات النفطية للنفقات الحالية للميزانية.

الدولة العادلة من منظور اقتصادي

- (١) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- (٢) تأمين التوزيع العادل للثروة وضمان مستوى دخل لائق وسكن ملائم للجميع.
- (٣) تأسيس وإدارة وإدامة شبكة واسعة من مؤسسات العناية الصحية والتعليمية وبرامج دعم البطالة ومؤسسات تعويض حوادث العمل وشبكات رعاية المسنين وبرامج المساعدات الأخرى.
- (٤) دعم الأجهزة المؤسسية التي لا تستهدف الربح في عملها كجمعيات رعاية الهوايات وجمعيات مناطق السكن وجمعيات المنتجين والمستهلكين وجمعيات كبار السن وغيرها.

شكرا لحسن إصغائكم